# صرف الممنوع من الصرف

د. محمد حمدنا الله رملي

## مستخلص البحث

الصرف أو التنوين واحد من القضايا اللغوية المهمة، إذ إنه تصويت يلحق آخر الاسم المنصرف الذي لم يشبه الفعل ولا الحرف، دلالة على الاسمية المحضة، وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًّا، ويدخل الاسم للدلالة على تمكين الاسم، وهو يختص بالاسم لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمّي منصرفًا، فكأنّ التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفًا، إذ العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنّه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل. والتنوين يدخل على الأسماء المعربة، وهي ما لم تشبه الفعل، وتسمى متمكنة أمكن، وهي التي يدخلها التنوين، وتسمى منصرفة، لأن التنوين فيها يدل على بقاء الأصالة، إذ الأصالة له، فيدل على بقائها؛كفرسٍ، وشجرٍ، وحجرٍ.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي؛ وتوصلت إلى عدة نتائج؛ منها: أن الأسماء التي يدخلها التنوين هي الأسماء المعربة وتسمى متمكنة أمكن ومصروفة، والتي لا يدخلها التنوين تسمى متمكنة غير أمكن، وهي الممنوعة من الصرف، وأن الأسماء الممنوعة من الصرف عندما تدخلها الإضافة تصير مصروفة؛ لأن الصرف يناي الإضافة، وكذلك دخول الألف واللام عليه، ومشابهة الاسم للفعل سبب في منعه من الصرف، ويصرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، ويصرف للتناسب، ويصرف للصفة المتخيلة فيه، ويجوز صرفه إذا كان علمًا ثلاثيًا ساكن الوسط.

ومن التوصيات التي خرج بها الباحث؛ الاهتمام بتدريس الممنوع من الصرف في المدارس والجامعات بكل حيثياته، والاهتمام بداسة التنوين قراءة وكتابة، ووجوب معرفة الأسماء التي تنون والتي لا تنون.

وتدريس الممنوع من الصرف بطرق سهلة وميسرة ومبسطة.

كلمات مفتاحية: الصرف، التنوين، الممنوع من الصرف، المصروف، العلة

### مقدمة

الصرف تصويت يلحق آخر الاسم المنصرف الذي لم يشبه الفعل ولا الحرف، دلالة على الاسمية المحضة، وهونون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًّا، ويدخل الاسم للدلالة على تمكين الاسم، وهو يختص بالاسم لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمّي منصرفًا، فكأنّ التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفًا، إذ العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنّه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل. والتنوين يدخل على الأسماء المعربة التي لم تشبه الفعل، وتسمى متمكنة أمكن، و يدخلها التنوين، وتسمى منصرفة، لأن التنوين فيها يدل على بقاء الأصالة، إذ الأصالة له، فيدل على بقائها؛كفرسٍ، وشجرٍ، وحجرٍ. وتكمن أهمية البحث في معرفة الأسماء الممنوعة من الصرف وقد صرفت، وبيان سبب صرفها بعد أن كانت ممنوعة من الصرف، وما هو الصرف، وما هو الممنوع من الصرف، وأن الأسماء الممنوعة من الصرف إذا أضيفت أو دخلت عليها "أل" تصير مصروفة.

### أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى الآتي:

١- التعرف على الصرف
٢- التعرف على الممنوع من الصرف
٣- بيان العلل التي منعت الاسم من الصرف
٤- توضيح الأسباب التي جعلت الممنوع من الصرف مصروفًا

### أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في الآتي:

١- معرفة الأسماء الممنوعة من الصرف
٢- معرفة متى تصرف الأسماء الممنوعة من الصرف
٣- رفد المكتبة بمادة لغوية ثرة تفيد

الباحثين

**فرضيات البحث:**

١- الصرف (التنوين) تصويت يلحق آخر الأسماء دلالة على الاسمية
٢- يمنع الاسم من الصرف إذا شابه الفعل
٣- يصرف الممنوع من الصرف للضرورة، أو دخلت عليه "أل"، أو أضيف
٤- يصرف الممنوع من الصرف،إذا لم يتخيل فيه الصفة وجرى على أصاه الذي وضع له
٥- يعرب الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة، وبالكسرة إذا أضيف أو دخلت عليه "أل"

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما الممنوع من الصرف؟

**وتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:**

١- ما الصرف؟
٢- متى يمنع الاسم من الصرف؟
٣- متى يصرف الممنوع من الصرف؟
٤- ما إعراب الممنوع من الصرف؟

**منهج البحث:**

اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي النحوي التطبيقي

**حدود البحث:**

١- تمثلت حدود البحث في دراسة الأسماء التي منعت من الصرف، ومتى تصرف هذه الأسماء.

**الصرف**

الصرف لغة:الزيادة في الحديث وتحسينه وفضله، ومنه صريف الشيء، أي صوته، كصريف الرياح وصريف الباب.

قال الفيروزبادي:"وصرفُ الحديث أن يزاد فيه ويحسن."[١]

واصطلاحًا: نونٌ أغنٌّ يدخل على الأسماء دلالة بقاء الأصالة في الاسم، ويقال له التنوين، وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا، لغير توكيد، نحو:هذا قصرٌ جميلٌ.قال تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾النحل١٠٣

قال ابن مالك:

**الصَّرفُ تَنوينٌ أتَى مُبَيِّنًا**
**مَعنىً به يكُونُ الاسمُ أمكَنَا**[٢]

والصرف واحد من القضايا اللغوية المهمة، إذ إنه تصويت يلحق آخر الاسم المنصرف الذي لم يشبه الفعل ولا الحرف، دلالة على الاسمية المحضة، ويدخل الاسم للدلالة على تمكين الاسم، وهو يختص بالاسم لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمّي منصرفًا، فكأنّ التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفًا، إذ العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنّه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل.

والتنوين يدخل على الأسماء المعربة، وهي ما لم تشبه الفعل، وتسمى متمكنة أمكن، وهي التي يدخلها التنوين، وتسمى منصرفة، لأن التنوين فيها يدل على بقاء الأصالة، إذ الأصالة له، فيدل على بقائها؛كفرسٍ، وشجرٍ، وحجرٍ.

قال الحريري: (التنوين يختص بالاسم لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمّي منصرفًا، فكأنّ التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفًا.)[٣]

فالتنوين تصويت في آخر الاسم المنصرف الذي لم يشبه الفعل ولا الحرف دلالة على الاسمية المحضة.

قال العكبري:(العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنّه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل.)[٤]

والتنوين يدخل على الأسماء المعربة، وهي قسمان:

الأولى: ما لم تشبه الفعل، وتسمى متمكنة أمكن، وهي التي يدخلها التنوين، وتسمى مصروفة.

الثانية: ما أشبهت الفعل، وتسمى متمكنة غير أمكن، وهي التي لا يدخلها التنوين، وتسمى غير مصروفة، أو ممنوعة من الصرف.

فالأسماء المتمكنة أمكن هي الأسماء المعربة بنوعيها:النكرة والمعرفة، نحو:رجل وزيد، ومنه قوله تعالى:﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾الأحزاب٤٠، وجمع المؤنث السالم نحو:مسلمات، ومنه قوله تعالى:﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾الممتحنة١٠، وجمع التكسير المنصرف، نحو:رجال، ومنه قوله تعالى:﴿رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ﴾النور٣٧

والأسماء غير المتمكنة أمكن هي الأسماء الممنوعة من الصرف، وهي التي لا يدخلها التنوين، نحو:أحمد، ومساجد، ومصابيح، ومنه قوله تعالى:﴿يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾سبأ١٣ ولا يدخل التنوين على الأفعال والحروف إلا نادراً.

قال ابن مالك:"وأمّا التنوين فإمّا أن يدل على بقاء الأصالة، وهو تنوين الصرف كرجلٍ وزيدٍ،فلا يلحق غير الاسم، إذ الأصالة له فيدل على بقائها."[٥]

**الممنوع من الصرف**

الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا ينون، أي الذي لا يدخله التنوين، وهو الاسم المعرب المتمكن غير أمكن، وهو الذي أشبه الفعل، وهو غير مصروف.

قال الوراق:"لأن واضع اللغة لما علم أنّ بعض الأسماء مشبهة بالفعل وبعضها لا يشبه الفعل، ألحق التنوين ما لم يشبه الفعل، ليكون لحاق التنوين فصلاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، فصار للاسم أصلان، أحدهما أنّ الأسماء تستحق التنوين لو لم تُشبه الفعل، لأنه زيادةٌ لا يحتاج إليها، فلما قُدِّر حدوث الفعل ألحق التنوين لبعض الأسماء، فصار هذا الأصل الثاني،وهو لحاق التنوين في الاستعمال؛ لأنه الأصل المستحق لما قبل حدوث الفعل."٦

وقال ابن جني:"علة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل؛ فأما السبب الواحد فيقلُّ عن أن يُتم علةً بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل."٧

**سبب منع الاسم من الصرف**

يمنع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل؛ لأن الأفعال لا تنون.

قال الوراق:"إنّ الأسماء كلها نوع واحد، وإنما منع الصرف بعضها بشبهها في الفعل، والفعل حادث لأنه مشتق من الاسم، فإذا استقر التنوين لبعض الأسماء، وجب أن يكون لجميعها، لاشتراكها في الاسمية، وصار ما مُنِعَ التنوين إنما هو من أجل شبهه بالفعل الحادث."٨

وهنالك علل أوجبت منع الاسم من الصرف؛ لمشابهته للفعل، لأن الفعل فرع على الاسم، وكانت العلل فروعًا، وأن التعريف داخل على التنكير، وذلك أصل في الأسماء، وتلك أسماء الأجناس وهي نكرات، حتى يدخل عليها ما يعرّف العين الواحد من الجنس، فثبت أنّ التعريف فرعٌ على التنكير، وكذلك التأنيث فرعٌ على التذكير، لأن لفظ التأنيث زائد على لفظ التذكير كما في قائم وقايمة، وما كان زائدًا فهو مرفوع عن الأصل، لزيادته عليه، والعجمة فرع، لأنها دخيلة في كلام العرب، والجمع فرع عن الواحد لأنه مركب منه.

فمثال الفرع، وما أشبه الفرع فحكمه حكم الفرع، إذ كان أصل البناء الذي يمنع من الصرف هو الأفعال دون الأسماء. والصفة فرع لأنها تابعة للموصوف،فلما استقرت هذه الأشياء فروعًا شابهت الفعل.

وإنما منع الاسم من الصرف لوجود الفروع فيه، لأن الشبه من وجه واحد ليس بقوي، فلما كان الشبه من وجه واحد لا تأثير له، لم يثقل الاسم بهذا الشبه، فيزول عن أصله، وهو الصرف، فإذا اجتمع في الاسم فرعان أو فروع مما تقوم مقام فرعين ثقل الاسم، والتنوين زيادة عليه وهو ثقيل، فمنعوه وشبهوه بالفعل، وجعلوا جره كنصبه، إذ كان الجر لا يدخل على الأفعال، فلما أشبه هذا النوع الأفعال منعوه ما يدخلها وهو الجر، وجعلوا لفظه كلفظ المنصوب، كما جعلوا النصب في التثنية والجمع كالجر لما بينهما من المشابهة.

ويمنع الاسم من الصرف لأربع علل:

**أولاً: ألف التأنيث**

وهو قسمان:ألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المقصورة، نحو:حُبلى، حَمراء، سُكارى، أولياء.

قال ابن مالك:

**فألفُ التَّأنيث مُطلَقًا مَنَع**

**صَرفَ الَّذي حَوَاهُ كَيفَمَا وَقَع٩**

ومنه قوله تعالى:﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ الشعراء٣٣، وقوله تعالى:﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ ﴾القلم٤١

**ثانيًا: صيغ منتهى الجموع**

وهو كل جمع تكسير وقع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن؛نحو: مدافع، مدافن، مساجد، مصابيح، عصافير، تلاميذ.

وجمع التكسير لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأن الجمعَ أثقلَ من الواحد، ولأن هذا الجمعَ غايةُ الجُموع فاجتمعت فيه علَّتان، فامتنع من الصرف لذلك، ولكنَّ أصلَه أن ينصرف لتمكّن الأسماء في الإعراب، فكأن الشاعر لما صرفه، رَدّه إلى أصله.أما إذا كان أوسط الثلاثة متحرك فيصرف؛ نحو: أشاعرة، مناذرة، غساسنة، صياقلة، عباقرة، صيادلة.

قال ابن مالك:

**وَكُن لجَمعٍ مُشبِهٍ مُفَاعِلاَ**

**أَو المَفَاعِيلَ بِمَنعِ كافِلاَ١٠**

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ ﴾الفتح١٥، و قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾سبأ١٢

قال السامرائي:"عدم التنوين حاصل عن اشتمال الاسم على علتين من مجموع العلل التسع أو على اشتماله على علة بمنزلة العلتين كما يحصل فيما أسموه بصيغة منتهى الجموع."١١

**ثالثًا: العلمية**

وذلك بأن يكون الاسم علمًا، ويندرج

تحت العلمية ست علل فرعية؛ وهي:

١- العلمية ووزن الفعل، نحو:أحمد، يزيد، يشكر، تَغلب، تدمر، ينبع، أسعد،شمّر، نرجس.

نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾الكهف٣٤؛ و قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ﴾الأحزاب١٣ ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ النحل١٢٥

قال سيبويه:"فما كان من الأسماء أفعل، فنحو:أفكل، وأزمل، وأيدع، وأربع، لا تنصرف في المعرفة؛ لأن المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم."١٢

٢- العلمية والتركيب المزجي؛ غير المختوم "بويه" نحو بَعلَبَكَّ، حَضْرَمَوت، مَعْدي كَرِب

٣- العلمية والعجمة؛ نحو: إبراهيمَ، إسماعيلَ، إسحاقَ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾يوسف٩٤، ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾آل عمران٦٨

وأن يكون زائداً عن ثلاثة أحرف، ولذلك صُرِفَ مثل:نوحٌ و لوطٌ وعادٌ، كما في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾غافر٣١

قال ابن مالك:

**فوق الثلاث أو كجور أو سقر**

**أو زَيْدٍ: اسمَ امرأة لا اسم ذكر١٣**

فإذا كان الثلاثي كجور فهو ممنوع من الصرف؛ لأجل العلمية والعجمة، فتقول مثلاً: دخلت جورَ، ومشيت إلى جورَ، وهذه جورُ، ولا تصرف لأنها أعجمية. كذلك (سقر)، قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ المدثر٤٢، ممنوع من الصرف؛ وذلك لتحرك الوسط؛ وأيضاً فيه العلمية والتأنيث، فَلتَحَرِّك وسطه صار ثقيلاً ممنوعاً من الصرف،وكذلك إذا سميت امرأة باسم مذكر، كما نبه على ذلك ابن مالك بقوله:(وزيد اسم امرأة)، فإنه يكون ممنوعاً من الصرف؛ لأن اسم الذكر على المرأة ثقيل معنى، فلأجل الثقل قالوا: يكون ممنوعاً من الصرف. إذن الثلاثي من المؤنث مصروف إلا في ثلاث مسائل:

في متحرك الوسط، وما كان أعجمياً، وما كان مذكراً سمي به مؤنث.

قال ابن مالك:

**وجهان في العادم تذكيراً سبق**

**وعجمة كهندَ والمنع أحق١٤**

أي: للعلماء وجهان في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا عدم العجمة والتذكير: الصرف وعدمه. مثل: هند، فهي عربية، وهي ثلاثة أحرف ساكنة الوسط، وهي اسم لمؤنث، فهند يجوز فيها وجهان: الصرف وعدمه، فتقول: مررت بهندَ، ومررت بهند، وتقول: هذه هندٌ، وهذه هندُ، وتقول: رأيت هنداً، ورأيت هندَ، كل ذلك جائز، ولكن ابن مالك يقول: (والمنع أحق) أي: المنع من الصرف أحق. وخلاصة هذين البيتين: يمنع من الصرف كل علم مختوم بتاء التأنيث مطلقاً بدون شرط. ويمنع من الصرف كل علم مؤنث زاد على ثلاثة أحرف، أو كان أعجمياً، أو كان محرك الوسط، أو كان اسماً لذكر سمي به أنثى. إما إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، ولم يسم به ذكر، فيجوز فيه الوجهان، المنع وعدمه، والمنع أحق.

قال الوراق: "واعلم أن كل ثلاثة أحرف من أسماء المؤنث أوسطه ساكن، فبعض العرب يصرفه، وبعض العرب لا يصرفه، والفرق بينهما أن العجمة في الاسم ليست كحكم الزائد عليه، لأن لغة العجم مشتركة بسائر اللغات، فلهذا لم يثقل حكمها، وانصرف الاسم، إذ كان على على ثلاثة أحرف، متحرك أوسطها أو ساكنًا."١٥

٤-العلمية والتأنيث، وهو كل اسم اتصلت به تاء التأنيث، سواء أكان مذكرًا أم مؤنثًا، نحو:فاطمة، طلحة، حمزة، عائشة، خديجة. أم لم يكن به تاء التأنيث، نحو:سُعاد، زينب،كلثوم فإذا كان العَلَمُ المؤنث يتركب من ثلاثة أحرف صحيحة ووسطُهُ ساكن، جاز صرفهُ ومنعهُ من الصرف، نحو: هِنْد، دَعْد، جُمْل.ومنه قول الشاعر:

**لم تتلفَّعْ بفضل مئزرها**

**دعدٌ ولم تُسقَ دعْدُ في العُلَبِ١٦**

قال ابن جني عن هذا البيت:"فصرف ولم يصرف، وأجود اللغتين ترك الصرف."١٧ وإن كان وسط الثلاثي متحركًا منع من الصرف، نحو:سمَر وسحَر.

٦- العلمية والعدل، وهو كل علم على وزن (فُعَل) معدولٌ به عن (فاعِل)، مثل (عُمَر، زُفَر، مُضَر، هُبَل، زُحَل، قُزَح، جُشَم، قُثَم)، ويُقاس عليها ما جاء

على أوزانها من أسماء أعلام العلمية وزيادة الألف والنون، وهو كل اسم زيد في آخره ألف ونون، مثل عثمان، رمضان، شعبان، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾البقرة١٨٥

**رابعًا: الوصفية**

ومعها ثلاث علل فرعية؛ وهي:

١- الوصفية وزيادة الألف والنون، أي الوصف الذي على وزن (فعلان) ومؤنَّثه على وزن (فعلى)، نحو:سَكْران، عطشان، ريّان، ظمآن. فالألف والنون مانعان من الصرف، لكن بشرط أن يكونا في وصف، وألا يكون المؤنث من ذلك مختوماً بتاء التأنيث؛ مثاله: سكران، عطشان، غضبان، تقول: هذا سكرانُ، ومررت بسكرانَ، ورأيت سكرانَ. ففي الجر جُرّ بالفتحة، وكذلك لم ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف. ومؤنثة ليس مختوماً بتاء التأنيث، تقول: سكرى، عطشى، غضبى، فإن كان مؤنثة بالتاء فإنه منصرف، نحو: سيفان، لأن مؤنثه:سيفانة، أي: طويلة.

قال ابن مالك:

**وزائدًا فعلان في وصف سلم**

**من أن يرى بتاء تأنيث ختم١٨**

٢- الوصفية ووزن أفعل، كل صفة على وزن أفعل مؤنَّثه على فعلاء، نحو: أحمر حمراء، وأصفر صفراء، وأدعج دعجاء. قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾النساء٨٦

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾الأنعام٥٣

وإذا خُتِمَ مؤنثهُ بتاء تأنيث صُرف، نحو:(أرْمَل) فمؤنثه (أرملة)، و (حَبْلان) مؤنثه (حَبْلانة)، والمعنى امتلأ غضَباً.

قال سيبويه:"اعلم أن أفعل إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال؛ نحو:أذهب وأعلم."١٩

٣- الوصفية ووزن فُعَل، نحو: أُخر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة١٨٤، أو كان صفةٌ واقعةٌ في الأعداد، خاصةً على وزن (فُعَال) أو (مَفْعَل) نحو: مَثْنى و ثُلاثَ و رُباعَ، واعلم أنها للأعداد من الواحد إلى الأربعة.

قال ابن مالك:

**ومنع عدل مع وصف معتبر**

**في لفظ مثنى وثلاث وأُخَر٢٠**

قال الله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ النساء٣، وقال تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلآئِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ فاطر١

أمّا إذا كان الوصف عارضاً، أي غير أصلي، فإنه يلغى ولا يعتبر ويرجع إلى الأصل، فإذا وجدنا اسماً على وزن (أفعل) عرضت له وصفية وأصله ليس للوصف، فإنه لا يمنع من الصرف، اعتباراً بأصله، ولهذا قال ابن مالك:

**وألغينّ عارض الوصفية**

**كأربع وعارضَ الإسمية٢١**

فكلمة (أربع) وصف، تقول: مررت بنساء أربع، فهذا وصف لهن، أي: بالغات هذا العدد، لكن لما كان أصل أربع ليس وصفاً؛ لأن أصل (أربع) اسم لهذا العدد الذي بين الثلاث والخمس. فالوصف فيه عارض تقول: اشتريت أربع شياه، فهنا ليس وصفاً، وتقول: مررت بنساء أربع، فصار الآن وصفاً، فالأصل فيه الاسمية، أي: أنه اسم لعدد يكون بين الثلاثة والخمسة، وابن مالك يقول:و (ألغينّ عارض الوصفية) ولا تعتبره، وعليه تكون (أربع) مصروفة؛ لأنها ليست وصفاً أصلياً، فتقول: مررت بنساء أربع، واشتريت شياهاً أربعاً، فلم نصرفها؛ لأنّ الوصف فيها عارض. وقوله: (وعارض الإسمية) أيضاً ألغ عارض الاسمية واعتبر الوصف الأصلي.

وأما فرعية هذه العلل؛ فإن العدل فرع إبقاء الاسم على حاله،و الوصف فرع الموصوف، و التأنيث فرع التذكير، و التعريف فرع التنكير، و العجمة في كلام العرب فرع العربية، إذ الأصل في كل كلام ألاّ يخالطه لسان آخر، فيكون العربية في كلام العجم فرعًا؛ و الجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، و الألف والنون فرع ألفي التأنيث، أو فرع ما زيدا عليه،و وزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم، إذا كان خاصًّا بالفعل،أو أوله زيادة كزيادة الفعل، لأن أصل كل نوع ألاّ يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره. وهناك فروع أخر لم يعتبروها،ككون الاسم مصغرًا، أو منسوبًا، أو شاذًّا.

## صرف الممنوع من الصرف

يصرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، أو تناسب رؤوس الآي، أو دخول "أل" عليه، أو الإضافة.

قال الأيوبي: "ويجوز صرف ما لا ينصرف لضرورة الشعر وللتناسب، والتناسب على قسمين:أحدهما في رؤوس

الآي كـ "قواريرا" الأول، فإنه إذا صرفه نوّنه فوقف عليه بالألف، فيتناسب مع بيقية رؤوس الآي، والثاني تناسب كلمات متفرقة انضمت إليه"قواريرا" الثاني، وكـ "سلاسلاً" لانضمامها إلى "أغلالاً وسعيرًا"، وكثر صرف هذا الجمع للتناسب، حتى ظنّ قوم أنّ صرفه جائز في سعة الكلام وليس بسديد."٢٢

ومن صرف الأسماء الممنوعة من الصرف للضرورة، كقول امرئ القيس:

**ويَوْمَ دخلْتُ الْخدْرَ خدْرَ عُنَيْزَة**

**فقالتْ لكَ الْويلاتُ إنّكَ مُرْجلي٢٣**

بتنوين (عنيزة)، وهو علم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، ولكن نوّن للضرورة الشعرية.

قال النابغة:

**فلْتأْتيَنْكَ قَصَائدٌ وَلْيَدْفَعَنْ**

**جَيْشٌ إلَيْكَ قَوَادمَ الأَكْوَار٢٤**

بتنوين (قصائد)، وهي ممنوعة من الصرف لعلة منتهى الجموع، للضرورة الشعرية، ولإتمام القافية، وهي من أحسن الضرورات.

قال المبرد:" فإنّ احتاج [الشاعر] إلى صرف ما ينصرف صرفه مع هذه الحركة، فيصير بمنزلة غيره ممّا لا علّةَ فيه كما قال: فَلْتأْتيَنْكَ قصائدٌ ولْيَركبَنْ... البيت"٢٥ وقال ابن يعيش:"فإنّ ضرورة الشعر تبيح كثيرًا ممّا يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله، في حال الاختيار والسعة، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنّه ردٌّ إلى الأصل."٢٦

وقال السيوطي:"إنّ تنوين الضرورة قسمٌ برأسه وهو من أحسن الضرورات ردًّا إلى الأصل وزيادة حرف في الوزن."٢٧

وقد يكون صرف الاسم للتناسب؛ وذلك ليتناسب مع جيرانها المنوّنة، نحو:هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فجرّت (خربٍ) لمجاورتها (ضب)، وحقها الرفع؛ لأنها صفة لجحر، وليست صفة لضب.

ومن تنوين الضرورة للتناسب قوله تعالى:﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيراً﴾ الإنسان٤ في قراءة من قرأ (سلاسلاً) بالتنوين، حيث نوّنت (سلاسلاً)، وهي ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع؛ لتناسب جيرانها:(أغلالاً) و (سعيراً).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُم، ولا تَذَرُنَّ وُدًّا وَلا سُوَاعًا ولا يَغُوثَا ويَعُوقًا و نَسْرًا ﴾نوح٢٣؛ في قراءة الأعمش بتنوين (يغوث) و(يعوق)، وهما علمان ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لتناسب جيرانها.

وقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ النمل٢٢؛ في قراءة من نوّن (سبأ)؛ وذلك لتناسب جارتها (نبأ)، مع أنّ (سبأ) ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، بخلاف من جعلها اسم قبيلة.

قال الزجاجي:"اعلم أن كل شيء قصدت به قصد قبيلة أو أمٍّ لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وما قصدت به قصد حيٍّ أو أبٍ انصرف في المعرفة والنكرة، تقول من ذلك:هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سدوسٌ وتغلبُ وطيئٌ، فلا ينصرف إذا أردت القبيلة، وإذا أردت الحيَّ صرفت،فقلت طيئٌ وتميمٌ وتغلبٌ."٢٨

قال الأخطل:

**فإنْ تمنع سدوسٌ درهميها**

**فإنّ الريح طيبةٌ قبول٢٩**

وقال الزجاجي: قال يونس:"سمعت العرب تقول:تلك تغلب ابنةُ وائلٍ، وتميم بنتُ مرٍّ، وقيسُ بنت عيلانَ، وقد قالوا باهلةٌ بن أعصرَ، وإنما باهلة اسم امرأة، فجعلوه اسمًا للحيِّ فذكّروه وصرفوه، وإذا قلت هؤلاء من بني سدوس، أو من بني تميم، وما أشبه ذلك، فالصرف لا غير، لأنك تقصد قصد الأب."٣٠

وكل شيء لا يجوز أن تقول فيه: من بني فلان، ولا بنو فلان، فلا ينصرف.

أما أسماء البلدان، فالغالب عليها التأنيث، وترك الصرف، نحو:عُمانَ، وخراسانَ، وبغدادَ، ومصرَ، ودِمشقَ، وجُورَ.

وقد يغلب على بعضها التذكير والصرف،نحو:حنين، ومنًى، وبدرٍ، وهَجَرٍ وحَجَرٍ.والتذكير والصرف في هذه الأسماء أجود؛لأنك تقصد بها قصد مكان، فإن شئت قصدت بها قصدت بقعة، أو بلدة، فلم تصرفها، فقلت هذه واسطُ، ودابقُ، وهَجرُ، ودخلت واسطَ وهجرَ ودابقَ.

قال الفرزدق:

**منهنّ أيام صدقٍ قد بليتُ بها**

**أيامُ فارس والأيامُ من هجرا٣١**

وقالوا في المثل: "كجالب التمر إلى هَجَرَ"٣٢

وابن الحاجب حيث قال:"أمّا الضرورة فلأنها تجيز ردَّ الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف."٣٣

ومما يجوز للشاعر: تنوين الاسم المفرد في النداء، فاختلف النحويون فيه، فقال قوم: إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، نَوَّنَ ورَفَعَ، بمنزلة مالا ينصرف من الأسماء، فإذا انصرفَ تُرِك على ما كان

عليه من الإعراب ونُوِّن.

وقال قوم: إذا نُوِّنَ نُصب، يرد إلى أصل المنادى في الإعراب؛ لأن أصله النصب، إذ كان في المعنى مفعولاً، وإنما ضُمَّ المفردُ لقلة تمكُّنه، ووقوعه موقع المضمر، قالوا: فليس رَفْعُه إعراباً، فيبقى عليه إذا نُوِّن. بل يَرْجع به التنوين إلى أصله. وحجّة الذين تركوه مرفوعاً: اطِّراد الضَّمِّ في المنادى المفرد، حتى كأنه فيه إعراب، فإذا نُوِّن بقي على ما هو عليه.

ومن هذا قول الأحوص الأنصاري:

**سَلامُ الله يَا مَطَرٌ عليها**

**وليْسَ عليكَ يا مَطرُ السَّلامُ٣٤**

فنوّن (مطرٌ) وهو اسم مبني على الضم، وقد دخله التنوين للضرورة الشعرية؛ لإقامة الوزن.

قال سيبويه:"اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء."٣٥

ويصرف الممنوع من الصرف عند دخول "ال" عليه، والإضافة، لأن التعريف والإضافة ينافيان التنوين، فهما بمنزلة التنوين، وهما يعاقبان التنوين، فإن دخل عليهما التنوين تلاشا، وإن حذف منهما التنوين بقيا، لأن التنوين من علامة الاسم المصروف.

إذن يمنع الاسم من الصرف عند دخول "ال" والإضافة عليه.

قال الزجاجي:"فإن أدخلت على جميع مالا ينصرف الألف واللام، أو أضفته انصرف، نحو قولك: مررت بالأحمرِ والحمراءِ، والأشقرِ والشقراءِ، ومررت بمساجدِكم ومنابرِكم، وكذلك ما أشبهه."٣٦

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾الإنسان١٣

فالْأَرَائِكِ مجرورة بعلى وعلامة جرها الكسرة، وهي مصروفة وليست ممنوعة من الصرف لإضافتها، ولذا جرت بالكسرة.

وقوله تعالى: ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾الزمر٣٥

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾التين٤

وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾الأعراف١٤٥

فكلمة " أَحْسَنِ " في الآيات جُرّت بالكسرة لا بالفتحة لأنها أضيفت، رغم أنها ممنوعة من الصرف، فالإضافة من الأشياء التي تجعل الممنوع من الصرف مصروفًا، وترده إلى الجر بالكسر.

قال النابغة:

**يُخَطِّطْنَ بالْعِيدَانِ فِي كُلِّ مَقْعَدٍ**

**وَيَخْبَأْنَ رُمَّانَ الثُّدِيِّ النَّوَاهِد٣٧**

فكلمة (النواهد) جمع ناهد، وهي التي برز ثدياها، وقد جرت بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها صفة للثديِّ، وقد صرفت، وذلك بدخول "ال" عليها، رغم أنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

ونحو قوله تعالى: " ﴿وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾البقرة١٨٧

فكلمة (الْمَسَاجِدِ) جمع مسجد، وقد جرت بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها اتصلت بها "ال"، رغم أنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

وقوله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ الملك١٥، فكلمة (مَنَاكِبِهَا) جمع منكب وهي مصروفة للإضافة، ولذا جرت بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها أضيفت، رغم أنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

قال ابن يعيش:" فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنه رد إلى الأصل."٣٨

وجوّز الكوفيون و بعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف، فهناك أسماء مصروفة أصلها صفات، وكان حقها المنع من الصرف لكنها تنوسيت فصرفت.

قال ابن مالك:

**وأجدلٌ وأخيلٌ وأفعى**

**مصروفةٌ وقد ينلنَ المنعا٣٩**

أجدل: اسم للصقر، وكلمة أجدل في الأصل صفة، تقول: فلان أجدل من فلان، لكنه جعل اسماً للصقر، فتنوسيت الصفة وصار مصروفاً، فابن مالك يجعله مصروفًا وغير مصروفًا؛ لأن الصفة تنوسيت، فكأنه لم يستعمل صفة في الأصل للقوة، ونقل إلى الصقر، ولهذا قال: (مصروفة وقد ينلن المنع)، أي: وقد تمنع. وعليه نقول: اشتريت من السوق أجدلاً، فصرفنا (أجدلاً) على القول الأول، وعلى القول الثاني: اشتريت أجدلَ من السوق، بعدم الصرف والأخيل طائر معروف، وكأن هذا الطائر جميل الشكل، فكأن عنده خيلاء، أو إذا قام يمشي يتأرجح فهو أخيل، لكنه سمي أخيل، تقول: رأيت أخيلاً، أي: هذا الطائر المسمى بأخيل، أو رأيت أخيلَ؛ لكن (أخيلاً) بالتنوين أكثر؛ لأن ابن مالك يقول: (وقد ينلن) وقد: للتقليل. وقوله: (وأفعى) الأفعى هي الحية، وأفعى على وزن أفعل، وكان يقال: فلان أفعى من فلان، قيل: إن أصلها فلان

أفوع من فلان، فنقل حرف العلة إلى الآخر فصارت: أفعى.

إذن: كلمة أفعى في الأصل اسم تفضيل، ثم صارت اسماً للحية، فيصح أن نجعلها غير مصروفة بحسب الأصل وهو الصفة، وأن نجعلها مصروفة بحسب الاسم وكونها صارت اسمًا.

قال سيبويه:"أجدلٌ وأخيلٌ وأفعى؛ فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسمًا، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك الجدل شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه.وعلى هذا المثال أفعى، كانه صار عندهم صفة، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر.وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب."٤٠

وكل فعل سميت به شخصا صار مصروفًا؛ و"ذلك لأنها حيث صارت اسمًا وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وبمنزلة حجر وتابل، كما أنّ يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضب ويعمل إذا صارت اسمًا."٤١

وقال ابن عقيل:"هذه الألفاظ-أعني: أجدلاً للصقر، وأخيلاً لطائر، وأفعي للحية، ليست بصفات، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيه، فتخيل في (أجدل) معنى القوة، وفي (أخيل) معنى التخيل، وفي (أفعى) معنى الخبث، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة، والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة."٤٢

وقال سيبويه:"فكل اسم يُسمّى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف، فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الفعل لم ينصرف."٤٣

## إعراب الممنوع من الصرف

يرفع الممنوع من الصرف بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فالفتحة فرعية عند الجر "الخفض"، وأصلية عند النصب.

قال ابن مالك:

**وجر بالفتحة ما لا ينصرف**

**ما لم يضف أو يك بعد أل ردف٤٤**

نحو قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾الإنسان٢١

فكلمة "أَسَاوِرَ "مضافة إليها مجرورة بالإضافة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

وقوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾فصلت١٢

فكلمة " مَصَابِيحَ" في الآية مجرورة بالباء، وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، والمانع لها من الصرف صيغة منتهى الجموع.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ الأحزاب١٣، فكلمة " يَثْرِبَ " مجرورة بالإضافة، وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، والمانع لها من الصرف العلمية والتأنيث.

وقوله تعالى: ﴿إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ الأحزاب١٠

فكلمة " أَسْفَلَ " مجرورة بمن، وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، والمانع لها من الصرف الوصفية ووزن "أفعل".

وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾آل عمران٦٥

فكلمة " إِبْرَاهِيمَ "مجرورة بفي، وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، والمانع لها من الصرف العلمية والعجمة. وقوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ الأعراف٤١

فكلمة " غَوَاشٍ " مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها التقاء الساكنين؛ وهي ممنوعة من الصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع، وهذا التنوين ليس تنوين الصرف، وإنما هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة في الكلمة.

فحكم المنقوص من صيغة منتهى الجموع ينون ويقدر رفعه أو جره، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة؛ وأمّا في حالة النصب فتثبت الياء محرّكة بالفتح، نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ.

قال ابن مالك:

**وَذَا اعتلالٍ منهُ كالجَوَارِي**

**رَفْعًا وجَرًّا أجره كَسَاري٤٥**

فالمعتلّ الآخر من (فَوَاعِل) وهو الناقص ينوّن عند الرفع والجر، وتكون العلامات مقدرة على الياء المحذوفة؛

لالتقاء الساكنين، وتظهر الفتحة عند النصب على الياء لخفتها.وهو في كلّ حالاته ممنوع من الصرف لعلة صيغة منتهى الجموع.

يقول الزجاج: "اعلم أنّ جميع هذا الباب إذا لم ينصرف مثاله من الصحيح، فذلك المثال من المعتل مصروف في الرفع و الجر، وذلك نحو: (قواضٍ) و (دواعٍ) وكذلك (عذارٍ) و(صحارٍ)، فإذا كان في حال النصب امتنع من الصرف فقلت:رأيت قواضيَ ودواعيَ و(هؤلاء عَذَارٍ وصحارٍ) مصروف، ورأيتُ صَحَارِيَ وعَذَارِيَ غير مصروف."٤٦

وقال:"الأصل في هذا عند النحويين (جواريٌ) بضمة وتنوين، ثمّ حذف التنوين؛لأنّه لا ينصرف، فيبقى (جواريُ) بضمة الياء، ثمّ تحذف الضمة لثقلها مع الياء فيبقى (جواريْ) بإسكان الياء، ثمّ يدخل التنوين عوضًا من الضمة فيصير (جوارين)، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فيبقى (جوارٍ)."٤٧

وقال ابن الحاجب:" ونحو جوارٍ، رفعًا وجرًّا، مثل قاضي... والأولى أن يقال عن إعلال الياء بالسكون؛ لأنّ حذف الياء إنّما كان بسبب وجود التنوين....؛لأنّ الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين، فلمّا جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال، اجتمع ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين."٤٨

ومنه قول النابغة:

**عَهدْتُ بهَا سُعْدَى وَسُعْدَى غَرِيرَةٌ**

**عَرُوبٌ تَهَادى في جَوَارٍ خَرَائِد٤٩**

ومنه قوله تعالى:﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴿فاطر٣٣،ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ فكلمة " أَحْسَنَ " مجرورة بالباء، وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، والمانع لها من الصرف الوصفية ووزن الفعل.وإذا أضيف الممنوع من الصرف جر بالكسرة بدلا عن الفتحة؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾التين٤؛ حيث جرت" أَحْسَن " بالكسرة الظاهرة لأنها أضيفت إلى كلمة (تقويم)

وقوله تعالى: ﴿لَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُواْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾النحل٩٦؛ حيث جرت" أَحْسَن " بالكسرة الظاهرة لأنها أضيفت إلى اسم الموصول (ما).و قوله تعالى:﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ﴿إبراهيم٤٥

حيث جرت" مَسَاكِن " بالكسرة الظاهرة لأنها أضيفت إلى اسم الموصول (الَّذِينَ) وإذا اتصلت (ال) بالممنوع من الصرف جر بالكسرة كذلك نيابة عن الفتحة. نحو قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾النساء٣٤، حيث جرت (الْمَضَاجِعِ) بالكسرة الظاهرة لأنها دخلت عليها (ال) التعريفية.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ البقرة١٨٧، حيث جرت (الْمَسَاجِدِ) بالكسرة الظاهرة لأنها دخلت عليها (ال) التعريفية.

## الخاتمة

وتشتمل على الخلاصة، والنتائج، والتوصيات

### أولاً: الخلاصة

يصرف (ينون) الاسم الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، أو للتناسب، أو لعدم الصفة المتخيلة فيه، ويجوز صرفه إذا كان علمًا ثلاثيًا ساكن الوسط، ويجر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة، ويجر بالكسرة إذا أضيف أو دخلت عليه (أل) التعريفية.

### ثانيًا: النتائج

١- الصرف (التنوين) تصويت يلحق آخر الأسماء دلالة على الاسمية.

٢- يمنع الاسم من الصرف إذا شابه الفعل.

٣- يصرف الممنوع من الصرف للضروة الشعرية، أو للتناسب، أو دخلت عليه"أل"، أو أضيف.

٤- يصرف الممنوع من الصرف،إذا لم يتخيل فيه الصفة وجرى على أصله الذي وضع له.

٥- يعرب الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة إذا لم يكن مضافًا أو محلى (بأل)، فإذا أضيف أو دخلت عليه "أل" جرّ بالكسرة.

### ثالثًا: التوصيات:

١- الاهتمام بتدريس الممنوع من الصرف في المدارس والجامعات بكل حيثياته

٢- الاهتمام بداسة التنوين قراءة وكتابة

٣- وجوب معرفة الأسماء التي تنون والتي لا تنون.

٤- تدريس الممنوع من الصرف بطرق سهلة وميسرة ومبسطة.

## الهوامش:

١- القاموس المحيط، مادة (صرف)

٢- شرح ابن عقيل ٢/٢٣٩

٣- شرح متن ملحة الإعراب، ص١٢

٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص١٧٣

٥- شرح التسهيل ١/١١

٦- علل النحو،ص٤٥٦

٧- الخصائص١/١٧٧

٨- علل النحو، ص٤٥٦

٩- انظر شرح ابن عقيل٢/٢٩٥

١٠- انظر المرجع السابق نفسه٢/٢٩٩

١١- فقه اللغة المقارن ص١٣٢، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة١٩٨٧م

١٢- الكتاب٣/١٩٤

١٣- انظر شرح ابن عقيل٢/٣٠٣

١٤- انظر المرجع السابق نفسه٢/٣٠٣

١٥- علل النحو، ص٤٥٩

١٦- انظر الخصائص٣/٣١٦

١٧- الخصائص٣/٣١٦

١٨- انظر شرح ابن عقيل٢/٢٩٥

١٩- الكتاب٣/١٩٣

٢٠- انظر شرح ابن عقيل٢/٢٩٨

٢١- المرجع السابق نفسه٢/٢٩٧

٢٢- الكناش في فني النحو والصرف١/١٢٤

٢٣- ديوانه، ص ١١٢

٢٤- ديوانه،ص٥٧

٢٥- المقتضب ١/١٤٣

٢٦- شرح المفصل ١/٦٧

٢٧- الأشباه والنظائر ٢/٣٥

٢٨- كتاب الجمل في النحو، ص٢٢٤

٢٩- ديوان الأخطل، ص٢٩٤

٣٠- كتاب الجمل في النحو ص٢٢٥

٣١- ديوان الفرزدق، ص٢٠٨

٣٢- مجمع الأمثال٢/١٢٩

٣٣- شرح المقدمة الكافية ١/٢٦٠

٣٤- انظر المقتضب٤/٢٢٤

٣٥- الكتاب١/٢٦

٣٦- كتاب الجمل في النحو، ص٢٢٠

٣٧- ديوان النابغة، ص٤٥

٣٨- شرح المفصل١/٦٧

٣٩- انظر شرح ابن عقيل٢/٢٩٧

٤٠- الكتاب٣/٢٠١

٤١- المرجع السابق نفسه٣/٢٠٦

٤٢- شرح ابن عقيل٢/١٩٨

٤٣- الكتاب٣/٢٠٨

٤٤- انظر شرح ابن عقيل١/٧٧

٤٥- انظر شرح ابن عقيل٢/٣٠٠

٤٦- ما ينصرف وما لا ينصرف، ص١١٢

٤٧- المرجع السابق نفسه،ص١١٢

٤٨- شرح المقدمة الكافية ١/٣٠٢

٤٩- ديوان النابغة، ص٤٤

# المصادر والمراجع

١- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م

٢- أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، تحقيق/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

٣- ابن جني، الخصائص، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤- ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، مطبعة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥- الحريري(٤٤٦هـ ٥١٥هـ)، شرح متن ملحة الإعراب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، طبعة ربيع أول ١٣٤٩هـ

٦- الزجاج، ما ينصرف ولا ينصرف، تحقيق.هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة ١٣٩١هـ ١٩٧١م

٧- الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م تحقيق.د/علي توفيق الحمد.

٨- سيبويه، الكتاب، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٩- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٠- علي فاعور، ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

١١- علي فاعور، ديوان النابغة، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

١٢- أبو الفداء الأيوبي، الكناش في فن النحو والصرف، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م

١٣- الفيروزبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٤- ابن مالك، شرح التسهيل، هجر للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٥- المبرد، المقتضب، عالم الكتب، بيروت، لبنان، طبعة ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م

١٦- مهدي محمد ناصرالدين، ديوان الأخطل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٦م-١٤٠٦هـ

١٧- الميداني، مجمع الأمثال، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

١٨- الوراق، علل النحو ط١،(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، تحقيق.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض.

١٩- ابن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، شرح المفصل٩/٢٩،٣٠، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت)